بباقات "زين" الخاصة بقطاع الموظفين

«الوطني» يكافئ عملاء حساب «المستقبل» و«لكِ»

من اليمين: مازن الناهض وخالد الهاجري وعبدالله التويجري عقب توقيع الاتفاقية

أعلن بنك الكويت الوطني عن تخصيص مكافأة لعملاء حسابي «المستقبل» و«لكِ» الجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الكويت الوطني وتزويدهم بجملة من العروض الحصرية، حيث تتيح زين حصرا لعملاء بنك الكويت الوطني الجدد فرصة الاستفادة من الخدمات الخاصة بقطاع الموظفين بالإضافة إلى مجموعة من المزايا والأسعار المخفضة والاشتراكات المجانية.

وقال مدير عام المجموعة المصرفية للشركات في بنك الكويت الوطني مازن الناهض عقب توقيع العقد إن طرح بنك الكويت الوطني لهذا العرض المجزي يأتي في إطار سعيه الدائم لمكافأة عملائه وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من شبكة علاقات البنك الوطني وشراكاته الراسخة مع كبريات الشركات.

وأشاد الناهض بالتعاون الوثيق والعلاقات الوطيدة التي تربط شركة زين بالبنك الوطني والتي تبرز من خلال شراكة الوطني في العديد من المجالات وفي مختلف الدول التي يتواجد فيها، مؤكدا أن «زين» تعد من أفضل وأكبر شركات الاتصالات المتنقلة ليس فقط على مستوى المنطقة ولكن على مستوى العالم.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي في شركة زين الكويت م.خالد الهاجري «هذه ليست المرة الأولى التي نتعاون فيها مع بنك الكويت الوطني افضل بنك في الكويت والشرق الأوسط، فعلاقتنا مع «الوطني» علاقة شراكة إستراتيجية، وهذه الخدمة تأتي تحت هذا العنوان».

وأوضح الهاجري أن شركة زين مهتمة كثيرا بقطاع الموظفين، وهو ما انعكس على تنوع العروض التي طرحتها الشركة مؤخرا في السوق، وخصوصا خدمات تكنولوجيا نقل المعلومات، مبينا أن الشركة ستقدم مع بنك الكويت الوطني عروضا حصرية لعملاء البنك الوطني من فئة الموظفين.

وأفاد الهاجري بأن شركة زين ستقوم بتوفير أرقام مميزة، بالإضافة إلى عروض حصرية على خدمات زين لقطاع الموظفين، مؤكدا أن «زين» سعيدة بهذا التعاون، وتتطلع إلى المزيد من التعاون والتكامل بين عملاء «الوطني» و«زين» للفترة المقبلة خصوصا أن الجهتين بخلاف ريادتهما فإنهما يملكان الحصة الأكبر في السوق الكويتية.

وقال نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية لدى بنك الكويت الوطني عبدالله النجران التويجري: «إن العملاء الذين يحصلون على العرض سيكون لديهم الحق في اختيار إحدى باقات «زين» الخاصة بقطاع الموظفين والاستفادة من اشتراكات مجانية في الخدمات الصوتية والاستفادة من الانترنت المتنقل فائق السرعة بأسعار خاصة والمزيد من المزايا خلال فترة هذا العرض».

وأضاف «يمكن لعملائنا الاستفادة بشكل كبير من المزايا التي تتيحها شراكتنا الوثيقة مع شركة زين للاتصالات، والتي تحرص دائما على تقديم أفضل العروض والخدمات الحصرية لعملاء البنك الوطني»، كاشفا عن مدى سعادته بتوفير أفضل العروض التي تحمل المزيد من القيمة المضافة لعملاء «الوطني».

ودعا التويجري جميع من ليس لديهم حسابات مصرفية لدى بنك الكويت الوطني إلى المبادرة إلى تحويل رواتبهم وفتح حسابات جديدة من أجل الاستفادة من هذه المزايا والخدمات المجزية بصورة فورية ومباشرة.

..وتقرير للبنك: 3,9٪ النمو المتوقع للاقتصاد السعودي في 2010

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية لدول الخليج إلى ان تطورات العام ونصف العام الماضيين جاءت لتعزز من ريادة الاقتصاد السعودي وآفاقه الرحبة على صعيد دول المنطقة، ليس فقط بسبب ضخامة حجمه نسبيا، بل أيضا بفضل متانته إزاء الصدمات الخارجية وقدرته على مواجهة التحديات. وقد استطاع الاقتصاد السعودي ان يواجه بنجاح أسوأ ما نجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية بخسائر محدودة نسبيا، لاسيما عند المقارنة مع اقتصادات أخرى ذات هيكلية مشابهة. وهناك إجماع متزايد على أن المملكة العربية السعودية ستستفيد أكثر من التحول الإضافي الذي طرأ في توجهات المستثمرين، بعدما برزت نقاط ضعف لدى عدد من الاقتصادات الخليجية الأخرى. وعلى الرغم من كونه اقتصادا منفتحا ويعتمد بشكل كبير على النفط، فإن آثار هبوط أسعار النفط إثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السعودي ستتلاشى مع الوقت. وبشكل عام، يدعم هذا الواقع وجهة النظر القائلة إن السياسات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات السعودية بداية العقد الماضي تثبت فعاليتها، على الأقل في المدى المتوسط.

ومع استمرار التعافي الاقتصادي في العالم والمنطقة، رأى التقرير أن آفاق الاقتصاد السعودي تبدو مشجعة. وتوقع أن يحقق نموا في العام الحالي بواقع 3,9٪، وأن ينمو بوتيرة أسرع في المدى المتوسط، بما متوسطه 4,6٪ خلال العامين المقبلين. وفي الوقت نفسه، توقع التقرير أن يبقى معدل التضخم في المدى المتوسط في نطاق 5٪ إلى 6٪. وأوضح التقرير أن تقديراته تستند إلى عدد من العوامل الداعمة مثل ارتفاع أسعار النفط، والسياسات الاقتصادية الرشيدة، ومتانة البنوك السعودية، بالإضافة إلى التحسن المتزايد في بيئة الأعمال. لكن التقرير يرى في الوقت نفسه ان أداء الاقتصاد السعودي يمكن أن يكون أفضل إذا ما وجهت المزيد من الجهود إلى النواحي التي شهدت نجاحا بدرجة أقل، مثل تنويع الاقتصاد، ومعدل البطالة المرتفع نسبيا، ونوعية التعليم، والخصخصة.

ورغم الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي عموما في العام الماضي، إلا أن التقرير أشار إلى أن الاقتصاد السعودي استطاع أن يتجنب الركود ويسجل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بواقع 0,2٪، وذلك وفقا للتقديرات الأولية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وللمقارنة، يقدر أن يكون كل من الاقتصاد الإماراتي والكويتي، الأكبر خليجيا بعد السعودي، قد انكمش بواقع 3,9٪ و3,3٪ على التوالي.

37٪ منها أعلنت عن توزيع أرباح والمؤشر واصل الارتفاع في الربع الأول

«الشال»: ارتفاع صافي أرباح 181 شركة مدرجة بنسبة 156,2٪ في 2009

تراجع ارباح الشركات انعكس على المتداولين في السوق

تقرير قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال ان الأداء السنوي للشركات المدرجة في السوق والتي أعلنت عن نتائجها في المهلة المحددة كان أفضل من نتائجها في عام 2008.

وأضاف التقرير انه قامت 181 شركة من أصل 202 شركة مدرجة في البورصة في نهاية 31 مارس الماضي نحو 89,6٪ بالالتزام بالمهلة المحددة لنشر بياناتها المالية عن عام 2009، وربما يكون العدد أعلى.

وكان معدل أدائها في نهاية 2009 أعلى من معدل أدائها في عام 2008. حيث بلغت نسبة الارتفاع في صافي أرباحها نحو 156,2٪.

وبلغت جملة الأرباح الصافية لهذه الشركات بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، نحو 79,6 مليون دينار، مقابل خسارة بلغت 141,5 مليون دينار في عام 2008، أي بارتفاع قدره 221,1 مليون دينار، وسجلت نحو 96 شركة زيادة في صافي أرباحها، فيما سجلت 85 شركة تراجعا في صافي ارباحها.

وطبقا لبيانات آخر 12 شهرا متوافرا، ارتفع مؤشر معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) الى نحو 0,3٪ مقابل سالب 0,6٪ في عام 2008، بينما حقق مؤشر العائد على الأصول (ROA) نحو 0,1٪ مقابل نحو سالب 0,1٪ في عام 2008.

وقد حقق مؤشر مضاعف السعر الى ربحية السهم (P/E) طبقا لأرباح آخر 12 شهرا متوافرا نحو 446,5 ضعفا نتيجة تحقيق أرباح موجبة ضئيلة في عام 2009، مقابل صافي خسارة لمجمل السوق في عام 2008.

وتبدو هذه النتائج متفاوتة بشدة وبعضها غير منطقي، لأن الأسعار تتأثر بتقدير احتمالات الربحية في المستقبل وليس التاريخية بافتراض بدء الخروج من تبعات الأزمة لغالبية الشركات وربما يتلاشى البعض الآخر.

من جهة اخرى، أعلنت 67 شركة من أصل 181 شركة مدرجة عن نيتها توزيع أرباح ويمثل ذلك العدد نحو 37٪ من عدد الشركات التي أعلنت عن بياناتها المالية.

وضمن تلك الشركات 11 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط، و40 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و16 شركة أعلنت نيتها توزيعا مختلطا ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، وبلغ مجموع التوزيعات النقدية نحو 1190,1 مليون دينار، فيما بلغت القيمة الافتراضية لتوزيعات المنحة نحو 109,3 ملايين دينار، ولكنها لا تعني شيئا، لأنها تحويل من حقوق المساهمين بتعريفها الواسع الى حقوقهم بالتعريف الضيق أو رأس المال.

وعن أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الربع الأول من 2010 قال التقرير: ارتفع مؤشر الشال خلال الربع الأول من العام الحالي بنحو 75 نقطة، أي ما نسبته 17٪ وللوصول الى العائد الصافي لأداء البورصة المحلية، خلال هذه الفترة مع الأخذ بالحسبان نسبة التوزيعات النقدية الفعلية، والتي بلغت 1,4٪ وعليه فإن الارتفاع خلال الربع الأول، طبقا لمؤشر الشال قد قارب 18,4٪، أما مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية، وهو مؤشر سعري، فقد ارتفع بنسبة 7,5٪ علما ان مؤشر السوق يأخذ التوزيعات النقدية، ضمنا، في الاعتبار.

وارتفعت سيولة السوق او قيمة الأسهم المتداولة، التي بلغت نحو 4555,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 3446,1 مليون دينار للربع الأول من عام 2009، وارتفع ايضا معدل قيمة التداول اليومي بنسبة كبيرة قاربت 32,2٪، وصولا الى 75,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 57,4 مليون دينار، للربع الأول من العام الفائت.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة، نحو 30351,2 مليون سهم، بمعدل يومي بلغ ما يقارب 505,9 ملايين سهم، مقابل نحو 17078,2 مليون سهم وبمعدل يومي بلغ 284,6 مليون سهم، في الربع الأول من العام الفائت، اي بنسبة ارتفاع قاربت 77,7٪، وارتفع المعدل اليومي للصفقات من 5934 صفقة، في الربع الاول من عام 2009، الى حوالي 7568 صفقة، في هذا الربع، وبلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 454,1 ألف صفقة، مقابل نحو 356,1 ألف صفقة، في الربع الأول من عام 2009. وجاء قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات سيولة، إذ استحوذ على ما قيمته 1494,3 مليون دينار، اي ما نسبته 32,8٪ من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 22,5٪، ثم قطاع البنوك بنسبة 12,5٪، ثم قطاع الشركات العقارية بنسبة 12,4٪، ثم قطاع الصناعة بنسبة 12٪، وبعده قطاع الشركات غير الكويتية بنحو 5,6٪، فقطاع الأغذية بنحو 2٪، وقطاع التأمين بنحو 0,2٪، وضعف السيولة مشكلة مزمنة لقطاع التأمين.

وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة والتي وصل عددها الى 210 شركات نحو 34,6 مليار دينار، ولو تم احتساب قيمة الشركات المشتركة (204 شركات)، ما بين الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ونهاية الربع الأول من العام الحالي، لبلغت نحو 34,5 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 4,5 مليارات دينار، اي ما نسبته 15,1٪ عن مثيلتها، نهاية العام 2009، وارتفاع القيمة الرأسمالية للسوق بمستوى قريب من ارتفاع مؤشر الشال وبعيد جدا، عن مستوى ارتفاع مؤشر البورصة السعري، يدلل على خطأ مؤشر البورصة السعري، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة\ خلال الربع نحو 13,2٪ من تلك القيمة الرأسمالية، اي بمعدل سنوي افتراضي في حدود 52,7٪، وكانت قيمة التداول\ كنسبة من القيمة الرأسمالية في السوق\ قد بلغت نحو 72,8٪ في عام 2009.وتابع التقرير ان عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية بلغ خلال الربع الأول من العام الحالي، نحو 116 شركة، من أصل 204 شركات مشتركة، مقابل هبوط 68 شركة، في حين لم تتغير قيمة 20 شركة أخرى وباستثناء الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها سجلت شركة كي جي ال لوجستيك اكبر ارتفاع في القيمة الرأسمالية في قائمة الأسهم المرتفعة، حيث بلغت نسبة ذلك الارتفاع 136,3٪، تلتها شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بنسبة قاربت 112٪، بينما سجلت شركة نفائس القابضة اكبر خسارة في قيمتها، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، قاربت نسبتها 50,9٪، تلاها في التراجع الشركة الخليجية الدولية للاستثمار بخسارة في قيمتها بنسبة 50,6٪، وارتفعت معدلات القيمة السوقية لـ 7 قطاعات، وانخفضت في قطاع واحد وهو قطاع التأمين بنسبة بلغت 8,7٪، بينما سجل قطاع الخدمات اكبر ارتفاع في قيمته السوقية بنسبة قاربت 20,9٪، تلاه قطاع الصناعة بنحو 20,2٪.

مساهمة المرأة الكويتية في النشاط الاقتصادي سجلت 49٪

إطلاق برنامج «المرأة في الاقتصاد» سلسلة توثيقية على مستوى العالم العربي

رندة بري تتوسط الحضور في انطلاق المؤتمر

..وتتسلم درعا تذكارية بالمناسبة

بيروت ـ اتحاد درويش

لأن للمرأة دورا أساسيا في تقدم المجتمع وتنميته، فهي في سعي دؤوب لتعزيز هذا الدور في كل المجالات، وقد سجلت حضورا متميزا في الحياة السياسية على امتداد الوطن العربي وتقوم بجهود حثيثة نحو تفعيل هذا الدور على صعيد صناعة القرار السياسي، ورغم التقدم الذي أحرزته، لاسيما في السنوات الماضية، الا أن المشاركة الاقتصادية للمرأة في البلدان العربية مازالت من أدنى النسب في العالم. ووفقا للاحصائيات الرسمية في لبنان مثلا وصل معدل إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي الى 32,4٪ في حين ان نسبة إسهام المرأة الكويتية 49٪ والامارات 38,2٪ والاردن 22,7٪.

انطلاقا من هذه الارقام والنسب المئوية لمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية، فإن المطلوب مأسسة الجهود وازالة العوائق التي تقف مانعا أمام استغلال طاقاتها الانتاجية وتوظيفها بصورة كاملة، وفي مقدمة ذلك زيادة الوعي حول اهمية دورها كعنصر فعال في التنمية الاقتصادية، وجاء اطلاق قناة المرأة العربية للبرنامج الاقتصادي المتخصص «المرأة في الاقتصاد» تعبيرا صريحا عن أهمية دور المرأة في التنمية البشرية المستدامة، وأقامت بالمناسبة احتفالا في بيروت رعته رئيسة اللجنة العلمية للبرنامج السيدة رندة عاصي بري التي تحدثت عن أهداف البرنامج في عملية التكامل والتأسيس نحو ملتقى اقتصادي سنوي يتناول مشاكل وقضايا المرأة كقوة اقتصادية وسياسية.

وأكدت أن درجة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي تعتبر أحد أهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها، خاصة في اطار الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة التي تقوم على تنمية قدرات الافراد الى أقصى حد ممكن.

وأشارت الى أن البرنامج يهدف الى خلق وعي حيال أهمية دور المرأة المحوري في بناء وتطوير اقتصادات مجتمعاتنا وتسليط الضوء على ألا تنمية من دون اقتصاد وألا اقتصاد وتنمية بمعزل عن المرأة.

نقي

ولأن للهيئات الداعمة للبرنامج دورا أساسيا في مؤازرة العمل لإنجازه وتوفير كل وسائل الدعم، لاسيما اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، فقد أكد أمينه العام عبدالرحيم نقي ان التشريعات القانونية الخليجية المتعلقة بالمرأة شهدت الكثير من التطورات خلال العقدين الماضيين، ولفت الى انه بالنسبة للتشريعات الخاصة بعمل المرأة فقد أفردت قوانين العمل في القطاع الأهلي أبوابا مستقلة في تشغيل النساء حيث استجابت للعديد من اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية التي تكفل حق المرأة في العمل والحقوق والواجبات.

وأشار الى ان دول المجلس تتبنى مبدأ المساواة بين الجنسين في التعليم من خلال إتاحة الفرص المتساوية لكل من المرأة والرجل لإتمام تعليمهما. واعتبر ان التعليم هو الركيزة الأساسية بعد التشريعات لضمان تمكين المرأة اقتصاديا. وأوضح ان معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قد ازداد من 14,2٪ عام 2000 إلى 27,3٪ عام 2004 ثم نحو 31٪ عام 2008، على ان هذه المساهمة لاتزال منخفضة نسبيا بل تعد من أقل النسب في العالم، وشدد على دور وسائل الإعلام المختلفة في إحداث التغيير المهم والمطلوب عبر تكثيف عرض برامج الخدمات التعليمية والتدريبية الخاصة بالمرأة بما يعزز مكانتها ويدعم مشاركتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الدفع

كما كان لـ«الاسكوا» مساهمتها في اطلاق برنامج «المرأة في الاقتصاد» كما أوضح وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي د.بدر الدفع حيث أكد ان موضوع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية يشكل محورا هاما للأمم المتحدة وهو يبرز من خلال الأحداث المتتالية التي دعت إليها المنظمة الدولية بدءا بقمة بكين عام 1995 وصولا الى القمة العالمية عام 2005 التي أعاد من خلالها زعماء العالم تأكيدهم على القيام بخطوات بارزة في إيجاد حلول لمعضلات شائكة كالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والإرهاب والبيئة والصحة وغيرها من القضايا الملحة.

وأعلن ان المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية مازالت من أدنى النسب في العالم، معددا العوائق التي تحول دون انخراطها بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وأشار الى أن «الاسكوا» تركز بشكل أساسي على موضوع تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية، لافتا الى ان الدورة الرابعة للجنة المرأة في «الاسكوا» اعتمدت قرارا يتضمن مشروع إنشاء مرصد للمرأة العربية وأجهزة للإنذار المبكر لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها وحاليا يتم درس امكانية استضافة لبنان لهذا المرصد بالتعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية.

العبدالله

من ناحيته أكد وزير الشباب والرياضة علي العبدالله على أهمية دور الإعلام في نقل صورة المرأة لما له من تأثير فعّال، واعتبر ان المرأة اخترقت جميع المجالات لكن دورها بقي خجولا في مجال الاعمال والاقتصاد، ولفت الى ان الاعلام لم يركز على دور المرأة في هذا المجال، ولا نجد فيه ما يحفز المرأة على الخوض في هذا المضمار، وقال ليس المطلوب من الاعلام اعطاء نواح ايجابية، انما يكفي ان يوقف حملة المرأة بصورتها السلعية وعدم إبراز قدراتها، خصوصا في المجال الاقتصادي.

وكانت معدة البرنامج الاعلامية غادة بلوط زيتون قد عرّفت بالغاية المنشودة من خلال البرنامج الذي هو عمل اعلامي يقدم أول سلسلة توثيقية اقتصادية لمؤسسات رائدات في التنمية على مستوى العالم العربي بالتعاون والتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الراعية للبرنامج.

وقالت ان البرنامج ينفرد بتقديم دورات تدريبية ضمن فقرة «أسواق المال» تتناول المفاهيم التقنية وكيفية توجيه الاستثمارات العربية بالاتجاه المناسب بالتنسيق مع المصارف العربية وهيئات أسواق المال، وأوضحت ان للبرنامج لجنة علمية ضمت الأمناء العامين للهيئات الراعية ونخبة من الفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مستوى لبنان والعالم العربي.

تراجع المصروفات التشغيلية لـ«التجاري» 24,3٪

اما عن النتائج المالية للبنك التجاري الكويتي في 2009، فقال التقرير: اعلن البنك التجاري الكويتي نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والتي تشير الى تراجع ارباحه الصافية عن تلك التي حققها في عام 2008، حيث بلغ صافي ارباح البنك في نهاية العام الماضي بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وحقوق الاقلية نحو 146 الف دينار مقابل 100,7 مليون دينار في عام 2008 وبتراجع قدره 100,5 مليون دينار اي بنسبة تراجع بلغت 99,9٪ وانخفض هامش صافي الربح من نحو 29,7٪ في عام 2008 الى نحو 0,1٪ في نهاية عام 2009.

ولاحظ التقرير من خلال تحليل البيانات المالية للبنك ان المصادر الرئيسية لهذا المستوى من التراجع هي الارتفاع الكبير في بند هبوط القيمة ومخصصات اخرى بنحو 126,8٪، اي ما قيمته 73,1 مليون دينار، ارتفاعا من 57,7 مليون دينار في نهاية عام 2008 الى نحو 130,8 مليون دينار في نهاية العام 2009، وتمثل النسبة الكبرى من هذا الارتفاع بند مخصصات قروض وسلفيات العملاء (محدد) بنحو 86,5٪ من اجمالي بند المخصصات، مقارنة بنسبة 11,3٪ من اجمالي المخصصات في عام 2008 وتراجع بند صافي ربح من استثمارات في اوراق مالية بنسبة 46,3٪، اي ما يعادل 16 مليون دينار، من 34,6 مليون دينار في نهاية عام 2008 الى 18,6 مليون دينار في نهاية عام 2009، وانخفض بند صافي ربح التعاملات بالعملات الاجنبية بنسبة 58٪ اي ما يعادل 3,4 ملايين دينار متراجعا الى 2,5 مليون دينار في العام، كما تراجعت ايضا ايرادات اتعاب وعمولات بنسبة 4,9٪ عن العام 2008 بنحو 1,5 مليون دينار متراجعا الى 30 مليون دينار في عام 2009، وتراجع صافي ايرادات الفوائد بنسبة 10,7٪، ويعود السبب في ذلك الى تراجع ايرادات الفوائد بوتيرة اعلى من تراجع مصروفات الفوائد، اذ تراجعت ايرادات الفوائد بنسبة 32,5٪ اي بنحو 83,5 مليون دينار عن العام 2008 الى 173,7 مليون دينار، بينما تراجعت مصروفات الفوائد بنسبة 50,5٪ اي بنحو 70,9 مليون دينار عن العام 2008 متراجعة الى 69,6 مليون دينار في العام 2009، وبالتالي تراجعت نسبة هامش الفائدة من المعدل 3,2٪ خلال العام 2008 الى نحو 3,1٪ خلال العام 2009.

وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 8,5 ملايين دينار، وهو ما يمثل نسبة 24,3٪ لتبلغ نحو 26,3 مليون دينار وذلك نتيجة تراجع مصروفات عمومية وادارية بما نسبته 58,5٪ اي نحو 7,8 ملايين دينار، اما البنود الاخرى فتراجعت، لكن بنحو طفيف، حيث تراجع بند الاستهلاك بنسبة 7,5٪ وبند مصاريف الموظفين بنحو 2,6٪.

واضاف التقرير ان الارقام تشير الى ان مستوى مخاطر السيولة قد تراجع، فقد بلغت نسبته نحو 91,3٪ في عام 2009 تراجعا من نحو 97,7٪ خلال عام 2008، سجل معدل مخاطر الفائدة انخفاضا طفيفا بهبوطه الى نحو 0,907 مرة في عام 2009 مقابل 1,016 مرة لعام 2008.

ومن جانب آخر، تراجع اجمالي اصول البنك بنحو 711,4 مليون دينار، اي انه تراجع بنسبة 16,5٪ ليتراجع الى نحو 3595,3 مليون دينار مقابل 4306,7 ملايين دينار في عام 2006، وارتفعت الاصول الحكومية بنحو 43,5٪ لتصل نسبتها من جملة اصول البنك الى 10,1٪ اي ما يساوي 361,3 مليون دينار، بعد ان كانت النسبة من اجمالي الاصول نحو 5,8٪، او ما يعادل 251,8 مليون دينار في 2008.